المحاضرة رقم 05:

دور الحكم الراشد في الوقاية ومواجهة أثر الفساد

. دور الحكم الراشد في الوقاية ومواجهة آثار الفساد

تعد ظاهرة الفساد من أخطر الظواهر السوسيو- اقتصادية والإدارية، وهي قديمة من حيث الممارسة، لكن تزايد انتشارها محليا ودوليا، فرديا وجماعيا، ومسها لكل المجالات الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية... أدى إلى تزايد الاهتمام بها؛ نظر للمشكلات الكبيرة والآثار السلبية والأخطار الكارثية العميقة التي تنتج عنها.

وقد وضعت الدول والمجتمعات المختلفة آليات ونظما لمكافحة ظاهرة الفساد والحد من تلك الآثار الخطيرة، التي تعيق تحقيق التنمية المنشودة والاستقرار والازدهار الاجتماعيين، ولعل من أهم تلك الآليات هي الحكم الراشد أو الحوكمة.

للفساد الكثير من المعاني، ويظهر في المؤسسات العامة والخاصة، يمارسه الشخص صاحب المسؤولية أو السلطة الإدارية أو السياسية أو غيرها، وكذلك حتى الفرد المطلوب منه تنفيذ الأوامر والقرارات، وهو منتشر وتعرفه كل المجتمعات، سواء المتخلفة وحتى المتقدمة، لكن الفرق في مدى انتشاره وقوة وصرامة الإجراءات الرادعة والموجهة لمكافحته، ورغم هذا، فإن الفساد مرتبط أكثر بالاحتكار وتمركز السلطات والصلاحيات في يد أقلية على حساب الأغلبية في عملية المشاركة في اتخاذ القرارات أو المعرفة بالمعطيات.

لكن التحديد اللغوي لمعنى الفساد ارتبط أكثر بالرشوة أي اشتراط تقديم الخدمات الإدارية للمراجعين مقابل تقديم هؤلاء لعمولات أو هدايا غير مستحقة وغير قانونية بمعنى تكريس المصالح الشخصية على حساب أهداف الوظيفة، من خلال استغلال السلطات والصلاحيات الممنوحة للموظف أو الابتزاز، أو المحسوبية...الخ.

وعليه، فالحكم الراشد أو الحوكمة هو الطريق الأفضل لمحاربة ظاهرة الفساد، من خلال مجموعة المبادئ التي يرتكز عليها، سواء على المستوى الوطني كالفصل بين السلطات واستقلالية القضاء وحرية الصحافة والاحتكام للدستور والقانون والمواطنة، والمشاركة في تسيير الدولة والمجتمع، أو على المستوى المؤسساتي من خلال الابتعاد عن الإجراءات البيروقراطية والمركزية في التسيير الإداري والشفافية في اتخاذ القرارات وتوفير آليات المحاسبة بعد المساءلة...الخ.

كل هذه الخطوات تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثم تحوله إلى تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تنعكس إيجابا على المجتمع، في شكل استقرار ورفاهية وازدهار.

6- آثار الفساد الإداري والمالي

الفساد الإداري والمالي هو أحد مظاهر ونتائج الإدارة السيئة، وتمتد آثاره اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا على المساويين الأفقي والعمودي، تبرز آثاره كذلك وبشكل كبير على انخفاض مستوى معيشة المواطنين وازدياد درجة الفقر والتهميش والبطالة، ناهيك عن ضعف قدرة الاقتصاد على الدوران بالشكل المطلوب وعلى قدرته على المنافسة وتلبية الاحتياجات المحلية.

وعليه يمكن تقسيم آثار الفساد الإداري والمالي إلى ثلاث جوانب رئيسية وهي:

أ- آثار الفساد على الجانب الاقتصادي

للفساد تكلفة باهظة اقتصاديا، منها ما يلي:

- هدر وضياع أموال ضخمة لفائدة بعض الأفراد والمسؤولين الفاسدين، مما يرفع من تكاليف الإنتاج.
- ضعف أداء المؤسسات وضعف الإنتاج في الكم وفي النوع أو الجودة.

- تعطل النمو الاقتصادي وعدم تحقيق الأهداف.
- عدم الاستفادة من الكفاءات وذوي المؤهلات العلمية من الإطارات في العمل؛ حيث يستفيد من المناصب النوعية وحتى البسيطة أصحاب الوساطات والمحسوبية.
- غياب المنافسة المشروعة بين الموظفين بسبب اعتمادهم على الوساطات والمحاباة.
- غياب الرقابة والمحاسبة بسبب تفشي علاقات العمل غير الاحترافية والقائمة على القرابة والمحاباة... وبالتالي تفقد المؤسسة للفعالية التنظيمية.
- سيادة المعاملات الفاسدة والصفقات المشبوهة في التعاملات الاقتصادية بين رجال الأعمال والمؤسسات؛ مما يؤثر على مناخ الاستثمار ورغبة المستثمرين النزهاء في زيادة الأعمال والاستثمار.
- المنافسة غير الشريفة بين الشركات والمؤسسات تؤدي إلى فشل وزوال المؤسسات الصغيرة لعدم قدرتها على مواجهة الاحتكار والفساد.
- تدني مداخيل الدولة أو الخزينة العمومية من أموال الضرائب والرسوم نتيجة التهرب الضريبي والجمركي.

ب. آثار الفساد على الجانب الاجتماعي

- تدني مستوى المعيشة وانتشار الفقر والتهميش والاقصاء لدى الفئات الهشة.
- اللامساواة واللاعدالة اجتماعية.
- غياب تكافؤ الفرص أمام الجميع المنصوص عليه في الدساتير.
- فقدان المواطنين لحقوقهم وعجز الدولة عن التكفل بها بسبب الفساد.
- تأثر المشاريع الاجتماعية سلبا وتعطل إنجازاها؛ مما يخلق حرمانا من الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.
- تصدع النسيج الاجتماعي وخلق نظام اجتماعي طبقي تسوده التفرقة والتفاوت الاجتماعي والكراهية والعداوة، وبالتالي خلق قنبلة اجتماعية موقوتة تهدد السلم الاجتماعي والأمن والاستقرار في أي لحظة.
- استفادة فئة الفاسدين من امتيازات غير مستحقة، تؤدي بهم إلى الارتقاء الاجتماعي المذموم.
- اهتزاز الشعور بالمواطنة لدى مختلف فئات المجتمع المهمشة والمتأثرة سلبا من الفساد.

ج- آثار الفساد على الجانب السياسي

- اهتزاز الثقة المواطنين في الدولة مؤسساتها.

- انسحاب المواطنين من الشأن السياسي لشعورهم بعدم جدوى إصلاحات وسياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- تعرض الدولة لأزمات وعدم استقرار سياسي بسبب عدم تعاون الأحزاب ورفضها لسياسات الدولة.

- وصول شخصيات سياسية غير كفأة وغير نزيهة إلى المناصب القيادية في الدولة، واستبعاد أصحاب الكفاءة في تسيير شؤون الدولة والمجتمع.

في الجزائر، وحسب تقرير مؤشر مدركات الفساد (CPI) لدول العالم، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2017، فقد احتلت الجزائر المركز 112، أي أنها تقع في المنطقة الحمراء من مستوى الفساد المدرك؛ مما يدل على خطورة آثار هذه الظاهرة المدمرة على الاقتصاد وعلى المجتمع الجزائري.

7- محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولة

لعبت المنظمات الدولية سواء الحكومية مثل هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها الفرعية التابعة لها، أو غير الحكومية مثل منظمة الشفافية الدولية وغيرها، دورا كبيرا وهاما للغاية في تعبئة وتأطير الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة الفساد، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

وتتمثل وظائف هذه المنظمات في تقديم البرامج التحسيسية لعامة المواطنين حول أخطار ظاهرة الفساد، وتحديد بؤر الفساد، واقتراح الاجراءات الملائمة لمكافحته، والقيام بإعداد تقارير دورية حول مدى الأخذ بهذه الاجراءات ومدى نجاحها...الخ.

ولنجاح هذه المنظمات والهيئات، يجب عليها أن تتمتع بعدة شروط منها: الاستقلالية وعدم التبعية لأجندات معينة لها أغراض سلبية، وأن تكون قراراتها حرة وموضوعية، وأن يكون موظفوها من ذوي الاختصاص والكفاءة في مجال وميدان عملها، وأن تتوفر لديها الامكانيات المادية والموارد البشرية الضرورية لرصد الوقائع وجمع المعلومات حول الفساد، الى جانب توفر المناخ القانوني والبيئة المساعدة من استقلالية القضاء وحرية الاعلام وحيوية المجتمع المدني...الخ.

ان هذه المنظمات والهيئات تحاول تجسيد مبدأ أن الوقاية من الفساد هي أفضل وسيلة لمحاربته، قبل الوصول الى مقاربة القمع وتنفيذ قانون العقوبات.

منظمة الشفافية الدولية

هي منظمة غير حكومية (ONG) لها وزن عالمي كبير، لما أظهرته من نشاط دؤوب وتواصل في مواجهة الفساد في كل دول العالم.

تأسست سنة 1993 في برلين بألمانيا، ولها فروع عديدة في حوالي 100 دولة، ومنذ 2011 بدأت في إصدار تقارير سنوية حول معدات الفساد ومؤشراته في العالم.[1] من خلال إجراء دراسات استطلاعية وسبر آراء رجال المال والأعمال والموظفين الإداريين في المؤسسات سواء المحلية أو الوظيفية أو الدولية.

تعتمد منظمة الشفافية الدولية في محاربة الفساد في العالم على أسلوب العلاج بالصدمة، وكذلك التحسيس ونشر التوعية، من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة وكسر جدار الصمت واختراق الطابوهات التي باتت تُمثلها قضايا الفساد في مختلف الدول، وتشجيع المواطنين على التعاون مع السلطات القضائية والهيئات المختصة لمواجهة الفساد وكشف الفاسدين وإعادة الأموال والممتلكات المنهوبة إلى اصحابها الأصليين.

إلى جانب ذلك، تعمل المنظمة على تنسيق الجهود العالمية لوقف الفساد الذي أصبح ظاهرة عابرة للحدود، تحت شعار "الاتحاد العالمي ضد الفساد"، وقد تبنت مجموعة من الأهداف للحدّ من الفساد وهي:

- خلق آليات ونظم للنزاهة والشفافية في الدول وتعزيز دورها.
- تشجيع أساليب المساءلة والمحاسبة للمسؤولين.
- متابعة ممارسي الفساد محليا قضائيا، سواء كانوا مسؤولين أو رجال أعمال أو غيرهم.
- نشر الوعي شعبيا ورسميا بمخاطر الفساد وأضراره.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني على متابعة وكشف الفساد والتعاون معها والتنسيق بينها.
- مساعدة الحكومات بالمعلومات والخبرات الضرورية لمحاربة الفساد وتحسين المناخ العام للوقاية منه.
- تحفيز المنظمات والهيئات المالية الدولية على اعتماد طرق نظيفة ونزيهة في تقديم القروض والمساعدات للدول النامية وعدم التعاون مع المتورطين في اختلاسات مالية

إن لتقارير منظمة الشفافية الدولية أثر كبير في تغيير واقع محاربة الفساد في العالم، لما لها من مصداقية إلى حدٍ كبير؛ حيث ساعد – على سبيل المثال– تقريرها لعام 1996 حول مؤشرات الفساد في تغيير حكومة باكستان برئاسة بنازير بوتو، بعد مظاهرات شعبية احتجاجًا على احتلال باكستان لمرتبة عالية في تفشي الفساد.[2]

وبالتالي شكلت هذه المنظمة بحث، أحد أنجح النماذج لمنظمات المجتمع المدني الدولية في إحداث التغيير المرغوب.

أ. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

بدأ اهتمام هيئة الأم المتحدة بمحاربة الفساد على الصعيد الدولي منذ 1996، عند تبنت الجمعية العامة التابعة لها قرارين حول قواعد سلوك الموظفين العموميين وتواصلت المساعي من خلال العديد من الاجتماعات والقرارات إلى أن تم التوصل إلى "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في 31 أكتوبر 2003 بقرار يحمل رقم 4/58، والذي أصبح ساري النفاذ في 14 ديسمبر 2005[3].

وقد مثلت هذه الاتفاقية خطوة كبيرة للتصدي لظاهرة الفساد محليًا وعالميًا، بما تشكله من إعاقة وتأثير سلبي على مجهودات التنمية ومحاربة الفقر والتخلف، حيث أقرتها 120 دولة وشارك في صياغتها ممثلون عن العديد من المنظمات الدولية، كما تكمن أهميتها في كونها وضعت استراتيجية شاملة مكونة من مجموعة من التدابير والإجراءات التشريعية

والآليات الفعلية لمتابعة تنفيذها وتقييم مدى نجاعتها[1]؛ حيث نالت إجماعًا دوليًا واسعًا حول أهميتها ودورها في الحد من الفساد.

وقد تضمنت الاتفاقية الأممية 71 مادة مفصلة حول ظاهرة الفساد وكيفية مواجهتها وأبرز الأهداف المتوخاة منها وكذلك الآليات العملية المناسبة لتحقيق تلك الأهداف، ومن ذلك:

- التعاون الدولي فيما يخص تبادل المعلومات بسهولة حول المعاملات الاقتصادية.
- التعاون الدولي القضائي وتسليم المتورطين في قضايا الفساد.
- تسهيل استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة إلى البنوك الدولية (الجنات الضريبية والمالية)
- تبادل التجارب والخبرات الدولية في كيفية كشف ظواهر الفساد وغسيل الأموال وتجارة المخدرات والأسلحة...الخ.

كل هذه والإجراءات والآليات هدفها هو بلوغ عالم خال من مظاهر الفساد، أو في أحسن تقدير نقل فيه مثل تلك المظاهر، ولا تصل إلى الانتشار وتشابك وترابط آلياته (فساد منظم ومنهج) حتى تصبح من الأمور العادية المقبولة في المجتمعات، أي يجب أن تجرَّم سلوكات الفساد مهما كانت بسيطة.

وعليه، جسدت هذه الاتفاقية إرادة دول العالم في الخروج من دائرة الفساد والتعاون من أجل القضاء عليه والوقاية منه، وتضمنت الاتفاقية آليات وأدوات محلية (وطنية) ودولية لضمان الشفافية والنزاهة والمحاسبة والمساءلة لمكافحة الفساد وتجريم مرتكبيه.

وقد تضمنت الاتفاقية عدة تدابير ملزمة للدول الأطراف بهدف تحيين قوانينها ومؤسساتها القضائية مع أهداف مكافحة ظاهرة الفساد، ومنها.

- عدم الاعتراف بالحصانة أمام جرائم الفساد.
- ترك إجراءات المتابعة والدعاوي المرفوعة ضد مرتكبي جرائم الفساد لمدة طويلة، دون إعطائها صيغة التقادم.
- عدم العفو القضائي على جرائم الفساد.
- مصادرة الأموال الفاسدة.
- حماية الشهود والمبلغين بجرائم الفساد.
- تفعيل مدونات ومواثيق الاخلاقيات المهنية والسلوك في المؤسسات.
- نشر المعلومات والتقارير الدورية حول عمل الهيئات.

ب. برنامج البنك الدولي لمساعدة الدول النامية

هو من أوائل الهيئات الدولية التي تناولت مفهومي الحكم الراشد والفساد (1989)، حيث اشترط على الدول النامية التي تتلقى مساعداته المالية إدخال تعديلات إدارية وتشريعية واقتصادية، حتى تلك المعونات والقروض ولا تذهب إلى جيوب الفاسدين.

تأسيس البنك الدولي سنة 1944 ويوجد مقره في مدينة واشنطن، باعتباره مؤسسة تعاونية تشترك في تمويلها والمساهمة فيها أغلب دول العالم 189 دولة وتقوم بتقديم المساعدات للدول الفقيرة والنامية والتي تمرُ بفترات أزمة اقتصادية، وكذلك تمويل المشاريع التنموية في هذه الدول، ومرافقتها في عمليات الانتقال إلى اقتصاد السوق والحد من تبعات ذلك على الجانب الاجتماعية بوضع استراتيجيات الحد من الفقر.

ومن أبرز آليات الحد من الفساد التي اعتمدها البنك الدولي هي:

- إضفاء الشفافية في التعاملات العمومية.
- تقليص الاجراءات البيروقراطية في الإدارة.
- إلغاء الدعم الموجه للطبقات الفقيرة، لأنه يؤدي إلى انتشار الفساد لدى الموظفين البيروقراطيين.
- استخدام التكنولوجيات الرقمية (الإدارة الرقمية) مما يقلص في أساليب التهرب وعدم العقاب.
- معاقبة وقمع المؤسسات أو الدول التي تبث ممارستها للفساد، ونشر وإعلان أسمائها في التقارير.
- اشتراط القيام بجهود لمحاربة الفساد مقابل تقديم القروض المالية للدول المحتاجة.
- المتابعة والمحاسبة للمشاريع التي يتم تمويلها من طرف البنك.

ج. صندوق النقد الدولي (FMI) (IMF)

مثله مثل البنك الدولي، عبارة عن مؤسسة مالية دولية تأسست سنة 1945، لتسيير وتنظيم النظام النقدي الدولي والعمل على تحسين النمو الاقتصادي، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بهدف التمويل ومراقبة سوق النقد والصرف في العالم، والحفاظ على الاستقرار المالي العالمي.[1]

ومن بين أهداف الصندوق ما يلي:

- تعزيز إطار مكافحة الفساد.
- زيادة الشفافية والمساءلة لزيادة فعالية البنوك.
- تبسيط القواعد والاجراءات ودقة انفاذها.
- رفع مستوى المشاركة من مختلف الأطراف المعنية.
- إصلاح الحكومة الاقتصادية لدعم النمو.
- وضع أسس سليمة للإدارة الرشيدة للمالية العامة.
- تدريب العاملين في ميدان المالية والضرائب والمحاسبة والتدقيق.

د. اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)

هي منظمة دولية تعمل من أجل تبني سياسات أفضل تؤدي إلى حياة أكثر سعادة وإزدهار، وتعزز تكافؤ الفرص للجميع. وتعمل المنظمة منذ أكثر من 60 سنة.[2]

كما تعمل المنظمة على التعاون مع الدول والمجتمع المدني وتضع المعايير الدولية لتحسين الأداء الاقتصادي وخلق فرص العمل، وتعزيز أنظمة التعليم الفعالة ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي الدولي، وتتيح تبادل البيانات والتحليلات والسياسات العامة للقيادة في مختلف الدول الأعضاء.

هـ. الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (النيباد) (NEPAD)

(the New partnership for Africa a Development)

هي مبادرة تتضمن رؤية الاتحاد الافريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الافريقية، تمت صياغتها وتبناها رؤساء خمس دول إفريقية هي: مصر، الجزائر، نيجيريا، جنوب إفريقيا والسنغال، وأقرتها قمة منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي فيما بعد) والتي عقدت في لوساكا بزامبيا في جويلية 2001.

الغرض من هذه المبادرة، هو زيادة جهود الدول الإفريقية نحو التنمية ومحاربة الفساد، بعد عقود من الجهود التحررية، وذلك من أجل تدعيم دورها في العالم، وإخراجها من التهميش والتخلف والفساد والفقر.

ولتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى، حددت المبادرة عدة عوامل إجراءات لذلك وهي.[1]

- تخفيف عبئ الديون.
- زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية.
- تشجيع النمو الاقتصادي، بزيادة تعبئة الموارد المحلية وترشيد المصروفات الحكومية ووفق هروب رأس المال للخارج وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا.
- إدخال المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الدولية.
- مضاعف العمل لتحقيق الأمن الغذائي.

لكن هذا كله يتطلب شرطًا أساسيًا ت... المبادرة وهو:

- تحقيق الديمقراطية والحكم الراشد، أي توفير الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولأن ذلك وحده هو الكفيل بالإدارة الجديدة لشؤون الدولة والمجتمع عن طريق زيادة الشفافية والمساءلة واللامركزية ورفع مستوى مشاركة المجتمع المدني.

شكرا على حسن الإصغاء والمتابعة